

الأجواء الانتخابية

إنتهاك السلطة للقوانين في إقليم كردستان -عراق-
عن التحالف الديمقراطي الكردستاني (K.D.A)

كي يتمكن شعب من الشعوب ممارسة حقه المشروع في الانتخابات، أياً كانت هذه الانتخابات، يجب توفير بعض الشروط، منها أن يعيش المواطن في جو من الحريات المضمونة لسلامته كفرد وكمجتمع ليعبر عن آرائه بحرية تامة دون خوف من العواقب.. ومن حقه الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالانتخابات، قوائم المرشحين وبرامج التغيير التي يقدمها المرشحون في حملاتهم الانتخابية. كما يجب ان يكون المجتمع على دراية بما حصل طيلة سنوات من إنجازات وإخفاقات الفريق الحاكم. وهذا يتطلب الشفافية والرصد من قبل أجهزة محايدة تعمل على نشر الحقائق لتوعية المجتمع كالصحافة الحرّة. ويقوم البرلمان برصد أعمال الإدارة ومسائلتها... شرط أساسي من شروط الانتخابات أزيل من قبل رئيس الإقليم نفسه بتهديد لأستاذ جامعي بالقتل إن لم يغادر منطقة نفوذه خلال 24 ساعة والذي كان يقوم بنشاط إنتخابي، والهدف كان إدخال الرعب الى قلوب الجماهير، وقد اضطر الأستاذ الجامعي الدكتور عبدالمصور بارزاني الى، التخلي عن القائمة التي تشكلت من أعضاء، هم من قاطني منطقة بادينان ومناطق أخرى تحت نفوذ رئيس الإقليم. وأضطر الى السعي لعمل قائمة ثانية خارج نفوذ رئيس الإقليم. لقد خافت الجماهير في بادينان وأعلن مناصرو قائمة حركة الإصلاح الكردستاني أنهم يخشون من الاعتداءات، وقد عبرت ثلاثة من مواطنات المنطقة عن مخاوفهن: "نخاف من حصول إعتداء على شرفنا من قبل أجهزة البارتى، لذا نرجوكم عدم كشف أسمائنا، نخاف ترشيح أنفسنا للإنتخابات." كان ذلك نص الكلام الموجه للدكتور عبدالمصور بارزاني.

كما إن لغة التهديد التي إستخدمها عدد من قياديي (حدك) و (او ك) منهم السيدين ملا بختيار وفاضل ميراني فيما يتعلق بنوشيروان مصطفى وجوهر نامق، هي لغة بعيدة عن أسلوب الحوار الديمقراطي ولا يليق بأناس يحترمون حرية التعبير والتصويت. إنها أقرب الى لغة الكلاشنيكوف التي جسدها رئيس الإقليم في الإنذار الموجه الى أستاذ قسم التاريخ في جامعة السليمانية الدكتور عبدالمصور بارزاني في 2009/4/12. وحرصاً على مصلحة الشعب الكردي ومثله العليا، فإن التحالف الديمقراطي الكردستاني يدعو الى لغة الحوار البناء بين كافة القوى السياسية الكردية سواء كانت في السلطة أو خارجها. فالهدف من الانتخابات هو أن يعبر شعب كردستان بحرية عن إرادته، وتشكيل حكومة هو يختارها، وتكون مسؤولة أمام برلمان حقيقي في خدمة الشعب. إن الانتخابات الحرة النزهاء تتيح مجال الإنسجام بين السلطة المنتخبة والشعب الذي صوت لها، ويعمل بإخلاص لتحقيق مشاريعها والتي هي في صالح أبناء البلد دون تمييز. إن الموقف السلبي من الإنتخابات كما نشهده اليوم من قادة السلطة الحزبية الحاكمة، يخلق تراثاً ثقافياً هداماً في مجتمعنا الكردستاني، ويخلق نخبة مترفة فاسدة يرفضها الشعب ويعمل من أجل الخروج من هيمنتها. فالشعوب لاتحترم الحكومات التي لاتقيم لإرادته وزناً، علينا في كردستان تقاضى مثل هذه النزعة اللاحضارية، وعلى اللاعبين القبول بنتائج الانتخابات بروح ديمقراطية أخوية، لأنها جزء من الحياة الديمقراطية في المجتمعات المتعدنة. لقد تبني رئيس الإقليم لغة التهديد في شهر نيسان، فوجد نفسه في ورطة، وقد تكلفه الكثير في الانتخابات المقبلة، وللخروج من ورطته، فقد كلف شقيقه سداد بالتراجع ونفي وتكذيب الإنذار الذي بلّغه لعبدالمؤمن في بارزان والموجه ضد شقيقه الدكتور عبدالمصور وبتارخ 2009/4/12 وفي الساعة التاسعة مساءً. لكن هذا الأسلوب الملتوى لن ينطلي على احد ولن يجد نفعاً في المجتمع الكردي الحالي، لابل قد يزيد من فقدان المصداقية.

كما إن تعيين السيدين جلال الطالباني ومسعود البارزاني لولديهما (مسرور وبافل) على رأس الجهاز الأمني، يتيح للثنتين التجسس على المجتمع وقد أشارت منظمة العفو الدولية الى هذه الظاهرة، وان "موظفي الأمن هم فوق القانون" في كردستان.

كلما إقترب موعد الانتخابات في إقليم كردستان، كلما زادت خروقات السلطة الحزبية الكردية للقوانين والأعراف المتبعة والمتعلقة بضممان الحريات الديمقراطية في المجتمع. فتقسم الأجواء واضح وبالأخص خلال شهر ابريل/نيسان من قبل أجهزة المخابرات الكردية والصحافة الحزبية المؤممة. وقد شاهدنا في الصحافة الممولة حزياً عدداً من المقالات المنحطة والمضللة للأسف ضد من يريدون إخراج المجتمع الكردستاني من الفساد الحالي الخطير.

لقد حصل تحول مدهش من تقليص حريات المواطن الكردي الى التهديد بالقتل ومنع حرية التنقل وحرمان المرشح من استخدام أجهزة الإعلام لترويج مشروعه الانتخابي وطرده من منطقة النفوذ الذي يسيطر عليها رئيس إقليم كردستان وبث دعاية مغرضة مضلله ضد المرشح المستقل. إن التزام الصمت في مثل هذه الحالة سواء من قبل الأطراف السياسية في كردستان أو العراق أو من الحكومة الأمريكية والبريطانية رغم كامل علمهم، مؤشر خطير على مستقبل الحياة الديمقراطية في المجتمع الكردستاني.

نعتقد نحن في التحالف الديمقراطي الكردستاني أن أسباب ذلك يعود وباختصار الى مايلي:

السلوك التسلطي الدكتاتوري على الحزب، إنعكس هذا في أداء حكومة الإقليم. إذ من غير الممكن أن يكون رئيس الحزب دكتاتوراً في الحزب وديمقراطياً في الحكومة. وثقافة التبعية الحزبية لدى الكوادر "المنصاعة والمتملقة" في الحزب، هي نفسها في الوزارات والدوائر الحكومية. الحكومة نسخة من الحزب، وقد شاهدنا نفس الظاهرة لدى حزب البعث العراقي حيث امتص الحزب الدولة.

قيادة الحزب احتكرت كلية ميزانية الإقليم، فيها أقامت الفضائيات المتعددة وشبكات الإعلام والفضائيات وتجديد الأفلام لتجميل صورتها وتغطية خروقاتها ولا شرعية ثرائها. وتدفع من الميزانية العامة أموالاً طائلة لخلق جيش من "مرتزقة الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع"، واجبه تشويه سمعة المستقلين ومحاربتهم بأسلوب بدائي يتسم بالتلفيق والأكاذيب.

قيادة الحزب بنت أجهزة أمنية بقي ولائها محصوراً للقياديين الحزبيين، فقد وضع المسؤولون الكبار أبنائهم على رأس هذا الجهاز الحساس، ويقوم هؤلاء برعاية مصالح آبائهم وذويهم والعمل على ديمومة الحالة الراهنة، وهذه الأجهزة لاتضمن حرية وسلامة المرشح والناخب غير

الحزبي بل تتجسس عليهم، وتتدخل لتخويف المرشح المستقل وتهده بالقتل إن لم يخضع لأوامر القيادة الحزبية. وتمول جميع الأنشطة الأمنية من الأموال العامة للشعب الكردي دون رقابة من أجهزة محايدة وبغياض أي نوع من أنواع المحاسبة.

البرلمان الكردي المقيم في أربيل، لم يتمكن من مغادرة "خانة الطاعة الحزبية"، وهو برلمان لاجئة فيه للمعارضة الديمقراطية، مجرد ديكور يتجح به قادة الحزبين بمدى عظمة الديمقراطية التي أدخلوها إلى المجتمع الكردي، وهو ليس نموذج للعراق فحسب وإنما للشرق الأوسط عموماً!

جهاز الشرطة، فصائل البيشمركة وقوات الدرك كلها قوات حزبية تآمر بأوامر رئيس الحزب وذويه، وهي معبأة بروح حماية هيمنة النظام الحزبي ضد أي انتفاضة أو معارضة جماهيرية. من هنا خوف الجمهور الكردستاني والتزام الصمت.

الجامعات الكردية لا تملك استقلالية القرار، وخاضعة لتعليمات الحزب، والحزب هو الذي يزيد أو يقلص ميزانيتها ويعين الأساتذة و أعمدتها حسب الولاء الحزبي. كما إن الحزب يقرر لمن تذهب المنح الدراسية الخارجية.

وما حصل في 2009/4/12 برينا بدون أدنى شك، مدى احترام رئيس الإقليم لمبادئ الديمقراطية في منطقة نفوذه، فالتهديد بالقتل لمرشح مستقل مؤثر على مدى صدق الشعار الذي يزين صورته في المكاتب الحزبية والحكومية والمدارس (Yasa Serwere) وتعني: "السيادة للقانون". إن هذه بادرة خطيرة جداً صدرت من رئيس الإقليم يجب إخضاعها لتحقيق قضائي وإهتمام المفوضية العليا للانتخابات، فهي تعكس تجاوزاً خطيراً على حق مشروع من حقوق الشعب الكردي الأساسية..

كما إن "الاتفاقية الاستراتيجية السريّة" بين حزبي السيدين (جلال ومسعود) تهدف الى المزيد من ضمان تسلطهما على مقادير الشعب الكردي واستمرارية تقاسمهما اللاشرعي لثروات وميزانية الإقليم، وتضييق مجالات التغيير الديمقراطي في المجتمع.

كل هذه بوادر جدّ سلبية في مجتمع لا يزال يعاني في ذاكرته الجمعية من مذابح قوش تبه، القصف الكيماوي لعدد من مدن وقرى كردستان وعمليات الأنفال وهدم الريف الكردي والتهمير القسري. هذا المجتمع بحاجة الى كمية كبيرة من أوكسجين الحرية بدل خنقه لمصالح فردية هي بالأصل غير قانونية ومجحفة ولا وطنية وتتعارض مع تطلعات الشعب الكردي وروح العصر.

وهنا لا بد من الإشارة الى أن وقف الإجراءات الحزبية الحالية المعادية للحرية الديمقراطية وسياسة تخويف الجماهير ونحن على أبواب الانتخابات البرلمانية، شروط أساسية في خلق الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبدون ذلك ستكون الانتخابات مجرد مهزلة وتكريس للفساد الحالي وديمومة للنمط الدكتاتوري العثماني.

ولذا من غير الممكن إجراء انتخابات ديمقراطية، حرة ونزيهة في مثل هذه الأجواء الخائفة للحرية وتحت إرهاب أجهزة السلطات الأمنية الحزبية وتهديد المرشحين بالقتل والدعاية الكاذبة بحق المرشحين المستقلين والتي لا تراعي أدنى التزام بأداب وقيم الصحافة المسؤولة والمتزنة.

من الأهمية بمكان ضمان الإشراف الدولي، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على الانتخابات المقبلة بشكل فعال، إذ لا توجد أية مصداقية شعبية تجاه الحزبين الحاكمين وعدم تزييفهما المشترك لنتائج الانتخابات. بدون إشراف دولي فعال لن تأخذ الشرعية الانتخابية مكانها.. لذا ندعو الجهات المختصة، ضمنها الحكومة الأمريكية باتخاذ دور مباشر وفعال في إقليم كردستان لضمان شرعية الانتخابات بشكل ديموقراطي نزيه.

إننا نهيىب بـ "قوى التغيير" في كردستان التخلي عن كل الطموحات الشخصية والعمل بإخلاص لتشكيل تحالف ديموقراطي موحد هدفه الأساسي إنقاذ الشعب من نظام ثبت فساده واستهتاره بمقادير الجماهير منذ عقود. وهذا يتطلب التكاتف والتعاقد وروح الإيثار وتبني برنامج موحد قادر على حشد طاقات الجماهير الكردستانية في الريف والقصبات والمدن، ودخول الانتخابات المقبلة بهدف نيل الأغلبية من الأصوات وتسلم الإدارة الحكومية المقبلة. وهذا هو الضمان الوحيد لإنشاء حكومة مسؤولة أمام الشعب وفي مستوى تحقيق طموحاته واستتباب الاستقرار في المنطقة.

يمكنكم الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

ciyajejule@yahoo.fr